المكوّن الدّلاليّ في تعريف المصطلح العلميّ في القاموس اللّغويّ العامّ

الحبيب النّصراويّ

المعهد العالي للّغات

تونس

الملخّص

الدّليل اللّغويّ كيان ذو وجهين؛ وجهٌ محسوس هو الدّالّ، ووجهٌ مجرّد هو المدلول. وظيفته تمكين المتكلّم من معرفة جيّدة لمحيطه الخارجيّ بتصنيفه إلى مقولات ذهنيّة تصل بين الكون بتنوّعه اللاّنهائيّ من ناحية، والوسائل الصّوتية التي تعيّنه من أخرى، وهذا معناه أنّ التّحكّم في اللّغة هو أساس التّحكّم في المقدرة على تصنيفها وتجريدها. ومنذ القديم وظّف هذا التّصنيف في نظمنة الموجودات قصد التّحكّم في معجم اللّغة. وقد انعكس ذلك في تعريف القاموس، وظهرت آثاره خاصّة فيما يعرف بالتّعريف المنطقيّ.

نريد في هذا البحث التّركيز على مفهوم التّعريف المنطقيّ وبنيته الدّلاليّة، وننطلق في ذلك من تعريف القاموس العامّ للمفردات المنتمية إلى تصنيفيّة علميّة ما. لننظر في بنية التّعريف الدّلاليّة، فإنّ الهدف المفترض للتّعريف هو إتاحة فهم أفضل لكيفيّة ظهور المفردات وما يربط بينها من علاقات دلاليّة وما يجمع بينها من أغراض.

وقد اخترنا لهذه المعالجة مدوّنة مكوّنة من ثلاثة أسماء ذات قيمة اصطلاحيّة، لتتبّع مظاهر معالجتها في قاموسين عربيّين : الوسيط ومعجم اللّغة العربيّة المعاصرة، وقاموس فرنسيّ Le Petit Robert.

Résumé

Le signe linguistique est une entité à deux faces : la première concrète appelée signifiant et la seconde abstraite appelée signifié. Sa fonction consiste à aider le locuteur à mieux connaître son univers, en le classant en catégories mentales. C'est grâce à cette classification que les êtres humains peuvent établir une liaison entre l'univers infini et les formes acoustiques qui les indiquent. C'est-à-dire pour mieux organiser la langue il faudrait d'abord la catégoriser.

Cette pratique ancienne est reflétée dans la définition lexicographique et plus précisément dans la définition logique.

Nous nous penchons dans cet article sur la structure de la définition lexicographique qui varie selon le traitement :

- Traitement lié aux caractéristiques du signe : la définition est linguistique ;
- Traitement lié aux références du signe : la définition est logique .

Parmi les définitions logiques, on découvre la définition hypéronymique, qui s'applique essentiellement en terminologie scientifique. Cette définition devrait être, idéalement, une condition nécessaire et suffisante (CNS); c'est à dire ne pas être ni très restreinte, ni très vaste.

Une définition lexicographique logique devrait être composée d'un classificateur et de distingueurs qui départagent les membres d'une même classe :

Un classificateur, qui est l'hyperonyme ou l'incluant, désigne la catégorie ou le genre du mot traité, et les distingueurs, qui sont les hyponymes ou les propriétés qui distinguent les genres des espèces.

Mais ce système de compréhension du langage naturel se heurte en général au problème essentiel du langage humain. Dans cet article, nous partirons d'un constat : beaucoup d'unités linguistiques sont à la fois polycatégorielles et polysémiques.

La finalité des définitions des dictionnaires est essentiellement d'ordre pratique. Nous cherchons à partir du dictionnaire arabe moderne les problématiques qu'on peut soulever de ce paradoxe et les moyens que fournit une éventuelle structuration logique de l'article afin de rendre au lexique sa régularité.

Abstract

The linguistic sign is double faced : the first face is concrete (it is called the significant) and the second one is abstract (called the signifier). Its function resides in enhancing the speaker's understanding of his universe by classifying it into mental categories that link the unlimited diversity of the world to the acoustic forms which define this world. This means that language mastery is the basis of manipulating the competence of its classification and abstraction. This early method of organization is reflected in the lexicographic definition and more precisely in the logic definition.

We aim in the present article to focus on the structure of the lexicographic definition which varies according to the treatment linked to the features of the sign to get a linguistic definition and the treatment related to the references of the sign to get a logic definition. To achieve this aim, we depart from the definition attributed to words belonging to a specific given scientific classification in the general dictionary. Then, we move to deal with the semantic structure of the definition, aiming at a better understanding of the way words emerge, the semantic relations between them, and the goals that regroup them.

The corpus of our study is made up of three terminologically meaningful nouns treated by two Arabic dictionaries : Al-Wassit and Mu'djam al-Lugha al-Arabiyya al-Mu'assira, and one French dictionary : Le Petit Robert.

1. تمهيد

يستمدّ التعريف القاموسيّ بنيته الرّمزية وخصائصه الشّكلية من منهجين كبيرين في التّعريف، لا يتميَّزان بخصائصهما النظرية، بل بشكلتهما المُعتمَدة، أي بطريقة كلّ منهما في تقديم المعنى : فإنّ هناك ضربا من مقاربات التعريف يعتمد التفسير لإبراز معنى الوحدة المعجمية؛ وضربا آخر يعتمد مقارباتٍ تُظهر المعنى المعجميَّ بوسائل الأبنية والسِّمات (Structures de traits).

من خصائص أبنية الضّرب الأوّل أي التعريف بالتفسير (Les formes de la paraphrase) أنّه يجزِّئ دلاليّا الوحدةَ المعرَّفة تجزئةً خطيّةً. ورغم انقسام هذا الضرب إلى ثلاثة أصناف صغرى، فإنّ القاسم المشترك بينها هو هذه الخاصية الخطية لأصناف التفسير الثلاثة التي لا تتمايز عن بعضها البعض إلا بدرجة شكلنتها (formalisation)، فنجد :

▪ التّعريف القاموسيّ التقليديّ (Définition lexicographique standard)

يستعمل لغة واصفة قريبة من اللّغة موضوع الوصف. هذا يمنحه خاصية طبيعية تستجيب كثيرا لمتطلّبات قابليّة الاستبدال بالتفسير، مثل : تعريف المعجم العربي الأساسي لمادة : الأستاذ : المعلّم؛

▪ التّعريف التّحليليّ (Définition analytique)

يقوم على نفس المبادئ التعريفية التي تعتمدها القواميس اللغوية الشائعة، ولكنّه مُعَدَّ بشكل يسمح بمعرفة مختلف عناصر التجزئة بوضوح. (كتعريف الأستاذ بـ: إنسان/ يمتهن/ تدريس/ المتعلّمين/ مادة معينة/ في مستوى راق نسبيا/ تُشغّله/ مؤسّسة تعليمية)[1]؛

▪ التّعريف المنطقيّ (Définition logique)

شبيه بتعريف[2] (Dowty, 1979)، وهو يختلف اختلافا شديدا عن النوعين السابقين من التفسير من وجهة نظر النظرية الدلالية. والأشكال المنطقية تظهر هي أيضا في شكل خطيّ يسمح بضبطٍ نسبيٍّ للمعنى المعجميِّ، كتعريف المعجم لمادة : الأستاذ : الماهر في الصناعة يعلّمها غيره.

يقوم هذا الصنف من التعريف على مبدإ الاعتقاد في صدق الملفوظات باعتبار اللّغة معبِّرة عن الحقيقة. ولهذا فهو يعرِّف المعنى على أنّه علاقة حقيقية بين رمز وشيء معيَّن. فيطبّق على اللّغة مبادئ الوصف الدّلاليّ في اللّغات المنطقيّة. ولهذا لم يسع هذا الضّربُ إلى تطوير الدّلالة المعجميّة، فأهمل تحليل المعنى، بما أنّ الجوهر (l'essence) في نظره وحدة متكاملة وليس مجموعة من الخصائص.

أمّا الضّرب الثّاني الذي يعتمد أبنية السّمات (Structures de traits) فتَظهر فيه كذلك تجزئةُ المعنى المعجميّ مثله مثل الشّروح التّعريفية. لكنّ التجزئة هنا ليست منظَّمة بشكل خطيّ ولكنّها تأخذ شكل مجموعة سمات. هذا الضرب ليس شائعا في التعريف القاموسي، وتتبنّاه في الغالب نظريات الدّلالة الإحصائيّة (théories de sémantique computationnelle) في تقديم التجزئة الدلالية (Pottier, 1974), (Rastier, 1987), (Pustejovsky, 1995) : وهي مستمدَّة من اللسانيات البنيوية، وتعرّف المعنى على أنّه علاقة لغوية بين مجموعة من الأدلة، وخاصة بين مجموعة من المدلولات : (أستاذ، معلّم، مدرّس، مربّ..)، ومن أهمّ أعلام هذه النظرية (Pottier, Tullio De Mauro, Greimas, Leech, Mel'chuk, Coseriu).

في هذا الخضمّ من المقاربات تسعى القاموسيّة في بحثها عن المعنى إلى تنميط بينة التعريف ليصبح قادرا على حلّ مصاعب الخطاب، إذ أنّ الطابع التنظيمي شرطٌ ضروريّ لتحويل المعرفة إلى عمل علميّ مشكلن، ومن ضمن ذلك التعريف القاموسيّ. أي المرور من مرحلة التردّد القائمة على الوصف العام، وما ينجرّ عنه من تعميم وغموض، إلى مرحلة البنية القائمة على شروط العلم ومقاييسه.

وفي التجارب القاموسية الحديثة ولا سيما في المستوى التنظيري يُفتَرَض في وظيفة التعريف أن تتعدّى مسألة الشرح وفق أحد الأصناف السالفة الذّكر، إلى الكشف عن مقدرة نظرية وتطبيقية حول نشاط معجم اللّغة وانتظامه من

وجهة نظر دلاليّة، فتقترح بحث العلاقات الدلالية الأساسية : كالتّصنيف المقولي، وما ينجرّ عنه من مفاهيم الحقول الدلالية، والتّضمّن، والتعدّد الدّلالي ... للكشف عن صلة هذه العلاقات ببنينة المعجم ومقْولة كياناته من ناحية، من أجل ضبط أفضل للتعريف القاموسيّ.

فالقاموسيّ بسبب رغبته في أن يكون التّعريف أداة تفكير حول طبيعة المعنى المعجمي، يسعى إلى إبراز مختلف مكوّنات المعنى بالاعتماد على خصائص المفردة فيتّخذها منطلقا للتعريف. لكنّ ذلك ليس بالأمر الهيّن. فإنّ المفردة ليست دائما مُعطىً بسيطًا، وذلك ما يعقّد مناهجَ التعامل معها ويجعل من عملية التّعريف على جانب كبير من الدّقة والتّعقيد. ومن ناحية ثانية يعمل القاموس الحديث على أن يكون مصدرا في خدمة المجموعة ويستخدم لهذا الغرض خصائص المفردة فيتّخذها منطلقا لتعريفها.

2. الخصائص الدّلاليّة للمفردة

الدّليل كيان ذو وجهين : وجه محسوس هو الدّالّ، ووجه مجرّد هو المدلول. ووظيفة الأدلّة التعبير عن جميع تجارب الإنسان غير المحدودة، وإحالتها على ما في الكون من "مراجع"، دون أن تلتبس بها. فالدليل بوجهيه يوفّر مقولات ذهنية وسيطة بين التنوّع اللانهائي للكون من ناحية، والوسائل الصوتية التي تعيّنها من ناحية أخرى. وهذا معناه أنّ التحكّم في اللغة هو أساسا التّحكّم في القدرة على تصنيف الموجودات وتجريدها.

وهكذا تبدو المراجع، فهي مفاهيم تنبع من العالم خارج اللغة، حيث يفترض أن تضع اللغة لكلّ مفهوم دليله المستقلّ، أي أن تضع مقولة لغوية واحدة لكلّ مقولة مفهوميَّة، والعكس صحيح، أي مقولة مفهومية أو دلالية واحدة لكلّ مفردة[3].

لكنّ اللغات لا تقوم على هذا المنطق، فكما أنّ أدلّة مختلفة يمكن أن تحمل نفس الدلالة، مثلما هو الشّأن في حال التّرادف (la synonymie)، فإنّ دالا

واحدا يمكن أن يحمل أكثر من دلالة كما هو في الاشتراك بنوعيه : الدلالي (la polysémie)، واللّفظيّ[4] (l'homonymie).

والمفارق أنّ هذه الظاهرة وإن مثّلت مظهرا من مظاهر التعقيد الدلالي، فإنّها من ناحية أخرى، معطىً أساسيٌّ، أو لعلّه ضروريٌّ في اللغات الطبيعية، لا يُنظر إليه على أنّه عيب في اللغة، بل باعتباره آلية شديدة الدِّقة تسمح بالتحكّم في الواقع. إذ بفضله تستطيع اللغة التعبير عمّا لا يكاد يحصى من الموجودات بعدد محدود من العناصر، كما يُمكنها مواجهة حاجات التَّسميات المستحدثة، ولكنّنا قد لا ندرك إشكالاته الحقيقية إذا لم نفهم كيفية عمله[5].

وقد عولجت فعلا هذه الظاهرة قديما وحديثا عند العرب والغربيين، وينظر إليها اليوم على أنّها علاقات دلالية تنظم معجم اللغة الطبيعية، وظيفتها بنينة الوحدات المعجمية في المستوى الجدوليّ (paradigmatique)، وهذه العلاقات صنفان :

- علاقات تراتب واحتواء (inclusion)، وهي علاقة تظهر عندما ندرس وحدات ليست من نفس الرّتبة، ولكنّها تترابط في ما بينها بعلاقة الجزء بالكلّ، أو ما يُعرف بالتضمّن؛
- وعلاقات توافق أو تقابل، وهي علاقات تظهر عندما نتناول وحدات معجمية من نفس الرّتبة، لنتبيّن أنّها وحدات تترابط في ما بينها بعلاقات ترادف أو اشتراك أو تضادّ[6].

من خصائص هذه العلاقات أنّها تسمح لدالّ واحد بأن يرتبط بأكثر من مدلول؛ كما تسمح لمفهوم واحد بأن يرتبط بأكثر من دالٍّ[7].

والمشكل الذي يعترضنا في قضايا التعريف القاموسيّ :

- كيف تنعكس هذه العلاقات في المعالجة القاموسية ؟
- وما أثرها في غموض التعريف أو وضوحه ؟

وللبحث في هذا رأينا أن ندرس الخصائص الدلالية للمفردة من وجهة نظر قاموسية.

فإنّ الهدف المفترض للتعريف هو أن يسمح بفهم أفضل لكيفية ظهور الوحدات المعجمية، وما يربط بينها من صلات. وربما ساعد ذلك الدارسين على تبيّن أهمّ العلاقات الدلالية داخل الحقل وأغراضها[8].

ونقصد بدراسة المفردة من وجهة نظر القاموس أنّنا عندما نقرأ جملة مثل "رأيت كلبا في الحديقة" ينبغي أن نفهم أن المقصود بـ"الكلب" هو ذلك الحيوان الأليف، لأنّ استعمال مفردة "كلب" في ذاتها يولّد عددا من الدلالات خاصة بها، منها :

- كلّ سبع عقور،
- ما يوثق به الشيءُ كالحبل،
- حديدة عقفاء يعلّق فيها الزاد،
- خشبة يُعمَد بها الحائط،
- حديدة الرَّحى،
- طَرَف الأكمة،
- نوع من الأسماك،
- وكلب الفرس: الخطّ وسط ظهره.

وهو ما يطرح إشكالا في مستوى تعريفها قاموسيا، وخاصة في مستوى بنية التعريف الدلالية (الدلالة الأصلية والدلالات الفرعية، وإمكان ترتيبها ...).

3. التّعريف

عندما ننتقل من المعجم إلى القاموس، نرى أنّ للوحدات المعجمية في القاموس عددا كبيرا من المعاني. وهي تخضع من ناحية، لطبيعة المفردة بين أن تكون لفظا عاما أو مصطلحا؛ ولمنهج المعالجة من ناحية ثانية،

فالقاموسيّ يختار -من خلال طبيعة العلاقة التي تربط الوحدات المعجمية بالموجودات- إما تغليب العلاقة الدلالية المتعلقة بخصائص المفردة، فيعرّفها تعريفا لغويّا؛ وإما تغليب العلاقة المفهومية المتعلقة بعناصر القسم الذي ترجع إليه المفردة، فيعرّفها تعريفا منطقيا[9]، وهو ما يهمّنا بما أنّ موضوع بحثنا يتعلّق بالمصطلحات.

1.3. التّعريف المنطقيّ

يطرح هذا النوع من التعريف على القاموسي خيارات أساسية، في مكونات التعريف المثالي أو العلمي، كما نجدها في المصطلحات العلمية والفنية، وهذه المكونات تعرف بالشروط الضرورية والكافية (CNS) : كتعريف القاموس "الوسيط" مثلا لـ "الكلب" : "حيوان أهليّ، من الفصيلة الكلبية، ورتبة اللواحم، فيه سُلالات كثيرة، تربَّى للحراسة أو للصيد، أو للجرّ"[10].

والشروط الضرورية والكافية جزء من التعريف قلّ أن يكون مرضيّا في تعريفات القواميس العامة.

والمقصود بـ "الضرورية" أنّه عندما نستعمل مفردة "كلب" مثلا، فإنّ جميع مكونات تعريفها قد وقع التثبت منها، أي إنّ هذه المكونات يمكن أن تظهر في النتائج المنطقية لاستعمال مفردة "كلب" مثلا :

"رأيت كلبا أمام المنزل" تساوي "رأيت حيوانا أهليّا، من الفصيلة الكلبية، ورتبة اللواحم، فيه سُلالات كثيرة، تربَّى للحراسة أو للصيد، أو للجرّ".

إنّ هذه التبادلية (la réciprocité) لكي تكون كافية، ينبغي أن تكون حقيقية، أي ما أن نقول "حيوان أهليّ...، إلخ" حتى نستنتج مباشرة أن المعنيّ لا يمكن أن يكون إلا كلبا، لأنّه إذا كان هناك حيوان آخر أهليّ، من الفصيلة الكلبية، ورتبة اللواحم، فيه سُلالات كثيرة، تربَّى للحراسة أو للصيد، أو للجرّ، فعندها لا تكون الشروط كافية لتعريف المفردة، لأنّها لم تستطع أن تفصل فصلا تاما المفردة المعرَّفة عن شبيهاتها من المفردات.

وللتأكّد من ذلك وجب التدقيق في المفردات ذات المعاني المتقاربة المنتمية إلى نفس الحقل الدلالي. فنقارن تعريف "كلب" مثلا بعدد من المصطلحات من نفس الحقل الدلالي مثلا :

- ذئب : حيوانٌ من الفصيلة الكلبيَّة. ورُتبة اللواحم، ... وفى المثل : "الذئب خاليًا أسَدٌ" : يضرب لكلِّ متوحِّد برأيه، أو بدِينه، أو بسفره. وفي المثل أيضًا : "من استرعى الذئب فقد ظَلَم" : أي ظلم الغنمَ، أو ظلم الذئبَ حيث كلَّفه ما ليس في طبعه : يضرب لمن يولِّي غير الأمين. ويقال : أكلهم الذئب : السنةُ الشديدة. وفلانٌ من ذُؤبان العرب : صَعاليكهم ولصوصَهم.
- ثعلب : جنس حيوانات مشهورة من الفصيلة الكلبية ورتبة اللواحم، يُضْرَبُ به المثلُ في الاحتيال.

نستنتج من هذا أنّ تعريفات القواميس العربية لا تولي أهمية للشروط الضرورية أو الكافية. بل هي قد تلبّي المقياس الضروري إذا اختصرنا التعريف وقصرناه على الاستعمال النموذجي للمصطلح. وسنرى لماذا ذلك بوضوح عندما نتأمّل ما يُفترض في التعريف القاموسيّ من مكوّنات.

1.1.3. مكوّنات التّعريف المنطقيّ

يتكوّن التعريف المنطقي الجيّد عادة من قسمين : قسم مصنِّف (classificateur)، وقسم مميِّز (distingueur) : فالقسم المصنِّف،

"الذي ينبغي أن يكون من نفس المقولة النحوية للمفردة المعرَّفة "هو اسم المقولة الأشمل الذي ينتمي إليه المفهوم، حسب تصنيف أرسطو للعالم الخارجي إلى مقولات منطقية (les catégories logiques)، (الجنس/ والنوع) (genre/ et espèce)، فإنّ الموجودات قابلة للتّجميع على أساس الخصائص التي تشترك فيها، وذلك حسب ترتيبها ترتيبا هرميًّا في حلقات تُكوّن مجتمعةً المقولةَ"[11].

وقسم المصنِّف يعمل من خلال مفهوم الاحتواء، على تعريف الشيء وفق تصنيف هرميّ يتدرّج فيه من العامّ إلى الخاصّ؛ فتُذْكَر أوّلا ماهية الشيء ثم يُعيَّن جنسه القريب الذي يحيل عليه مَرجع الاسم المعرَّف[12]؛ أما المميِّزُ فيتكوّن من جميع المتمِّمات الضرورية والكافية التي تسمح بتمييز دلالة مفردة ما عن طريق مُقابَلَتِها بجميع المفردات التي تشترك معها في قسم المصنِّف (classificateur). أي هي تقوم بتدقيق المصنِّفَ، وذلك بتخصيص الاختلافات التي تفصله عن بقية الأصناف المنتمية إلى ذلك الجنس نفسه[13]. ويقوم التصنيف على مفهوم الاحتواء. ويعتمد أساسا على الجنس.

لكنّ هذه النظرية لا تصل إلى تعريف المعنى إلا من خلال ركنين: الأول المُحتوِي الذي يُعيّن المقولة العامة أو الجنس الذي تعود إليه الوحدة المعجمية المُعالَجة؛ والثاني الخصائص التمييزية التي تخصّص الأنواع فيما بينها داخل جنس واحد. وإلى هذين الركنين تتّجه المآخذ :

(1)- بالنسبة إلى الرُّكن الأول تظهر مصاعب تطبيق نظام الاحتواء في الآتي :

- لا يمكن أن تخضع جميع مفردات القاموس للتحليل حسب الجنس والنوع. والمقولات نفسها ليست متجانسة دائما، والحدود بينها ليست واضحة المعالم :

فالقاموس "الوسيط" يستخدم المصنِّف "داء" لتعريف "كُزاز"[14]، والمصنِّف "مرض" لتعريف كُساح. وفي مثال "كلْب" استخدم المصنّف "حيوان أهلي"، ولكنّه لم يستطيع أن يصنّف "حيوانا" فعمد إلى تعريفه بالمرادف "الحيوان : الحياة، وفي التنزيل العزيز ﴿وَإِنَّ الدَّارَ الآخِرَةَ لَهِيَ الحَيَوان﴾.

كما أنّ هناك على الأقلّ صنفين من المفردات لا تخضع لمنهج الاحتواء: المفردات المسمّاة "أُوَل" (primitifs)، والأدوات[15].

- إنّ طريقة الاحتواء هذه تناسب في الغالب معالجة الاسم فقط، يظهر ذلك خاصة عند مراوحة الاسم بين وظيفتين "وظيفة اسميّة عامة" و "وظيفة مصطلحيّة"، فعند نقل اسم من لفظ عام إلى مصطلح ينتمي إلى تصنيف

علميّ ما (taxinomie)، يصبح خاضعا لنوعين من التّصنيف: بنية معجمية، ومقولة تصنيفية مرتبطة بتنظيم المعارف. والبنيتان لا تغطّي إحداهما الأخرى، حتى وإن التقتا أحيانا. وغالبا ما يعالج هذا النّوع من الوحدات في القاموس، باعتبارها ألفاظا عامة ومصطلحات[16]. فتُغلَّب أحيانا المقولاتُ العلميَّةُ (أي المحتوى الخصوصيُّ)؛ وأحيانا أخرى تُغلّب بنيةُ اللغة العامة، وقد يُمزَج بين التصنيفين. مثلا : "الكَلْبُ : هَمْزُ الفرس بالكُلاَّب؛ والحيوان الأَهليُّ من الفصيلة الكلبية ورتبة اللواحم..؛ وكلُّ سَبُعٍ عقور؛ وحديدةٌ عقْفاءُ تكون في طرف الرَّحْل يُعلَّق فيها الزَّادُ؛ وخشبة يُعْمدُ بها الحائط؛ وحديدةُ الرَّحى في رأْس القُطب؛ وطَرَفُ الأَكَمة؛ وسَمَكٌ على هيئة الكلْبِ؛ وكلْبُ الفَرَسِ : الخَطُّ وَسْطَ ظَهْره. يقال : استوى على كلْب فرسه"[17].

وتعريف القواميس يحمل آثار هذا التردّد. وقد يكون هناك خلاف بين المعلومات غير المتخصّصة والمَعْرِفة المُتخصّصة. وهذا الازدواج كثيرا ما يؤثّر في نصّ التعريف فيحوّله -في الغالب- إلى نصّ ثقافيّ يتّصل فيه اللغوي بالموسوعيّ، بل ربّما أضعف فيه القاموسيُّ وظائفَ قاموسيّةً هامةً وأبقى على وظيفة الإخبار بخصائص الشيء أو المفهوم الدلالية.

(2)• أما بالنسبة إلى الركن الثاني فتظهر مصاعب تطبيق نظام الاحتواء فيه في معالجته للمعنى معالجة غيرَ مباشرة، تقول (جوزيت راي ديبوف) (J. Rey- Debove) : «إنّه بالحديث عن الأشياء يظهر محتوى الأدلّة ولكن بطريقة خفيّة»[18]. فمن خلال اهتمام التعريف بالسِّمات التّمييزية، يُخبر بالخصائص المفضية إلى تحديد ماهية الشيء أو المفهوم، ممّا يقلّل من العناية بخصائص الوحدة المعجمية وسماتها التمييزية الشكلية والدلالية، وهي من مكونات التعريف الأساسية في المعجمية العامة.

نلاحظ أنّ التعريف في "الوسيط" عامٌّ، وقد اعتمد على المعالجة بالاشتراك الدلالي، أي إنّ جميع المكونات (مصنِّف ومميِّز) ومختلف الدلالات وردت تحت الجذع "كلَبَ"، بينما نجده في "الغنيّ" مخصّصا. فجاء التعريف أكثر تجريدا

لأنّه قسّم التعريف إلى أكثر من مدخل، واعتمد على الاشتراك اللفظي. ففصل بين "كلْب : الحيوان"، و"كلْب : مصدر كلَب" في مدخلين مستقلين :

- كَلَبَ - "ك ل ب". (ف : ثلا. متعد). كَلَبَ، يَكْلُبُ، مص. كَلْبٌ. "كَلَبَ الفَرَسَ" : وَخَزَهُ بِالكُلاَّبِ.

- كَلْبٌ - ج : كِلاَبٌ. (حو). : مِنْ فَصِيلَةِ الكَلْبِيَّاتِ، مِنَ الضَّوَارِي، يُوجَدُ مِنْهُ أَنْوَاعٌ كَثِيرَةٌ مُخْتَلِفَةُ الطِّبَاعِ وَالْمُهِمَّاتِ. 1. "كَلْبُ الصَّيْدِ"، "كَلْبُ الْحُقُولِ"، "كَلْبُ الرُّعَاةِ"، "كَلْبُ الحِرَاسَةِ"، "كَلْبٌ بُولِيسِيٌّ". 2. "كَلْبُ الزَّلاَّقَاتِ" : أَيِ الكَلْبُ الَّذِي يُسْتَعْمَلُ لِجَرِّ العَرَبَاتِ عَلَى الجَلِيدِ. 3. "كَلْبُ البَحْرِ" : نَوْعٌ مِنْ سَمَكِ القِرْشِ. 4. "كَلْبُ الْمَاءِ" : حَيَوَانٌ مِنْ فَصِيلَةِ السُّرْعُوبِيَّاتِ، مِنْ رُتْبَةِ اللَّوَاحِمِ، أَيْ ثَدْيِيٌّ لاَحِمٌ. "الحِرَاسَةُ مِنْ طِبَاعِ الكَلْبِ".

ونلاحظ أنّ العناصر المميّزة (distingueurs) المكوّنة من الفصيلة (الكلبيات)، والنوع (الضواري)، والوظائف (كلب صيد، حقول، رعاة، حراسة، بوليسي، زلاقات، البحر، الماء) تسمح بتحديد "الكلْب" بشكل واضح مميَّز عن بقية المفردات المعرَّفة بنفس المصنِّف (classificateur). في تعريفيّ كلب نجد المصنِّفين : حيوان أهلي في "الوسيط"، وحيوان في "الغني" وينتميان إلى القسم الأعلى ثدييات مثلا.

أما بالنسبة إلى المميّزات فوظيفتها تمييز الكلب عن جميع الحيوانات الأهلية (قط، حصان، جمل...) أو اللاحمة (ذئب، ثعلب، أسد...). وهكذا فإنّ لاختيار المصنِّف تأثيرا كبيرا في اختيار المميّزات التي تشكّل التعريف.

وبالجملة فإنّ التعريف الجيّد ينبغي أن يقوم على مقياسين هما :

(1)- التعبير عن المظاهر التي يتشابه فيها "المصنِّف" لمفهوم "أ" مع غيره من المفاهيم، ولا يتمّ ذلك إلا إذا صُنّف "أ" تصنيفا مناسبا؛

(2)- التعبير عن أوجه اختلاف "المميّزات" بين "أ" وغيره من المفاهيم، بتقديم جميع المتمِّمات الضرورية (les attributs nécessaires) ولا شيء غيرها لجعل "أ" متفرِّدا فعلا.

والمقياسان يثبتان أنّ التعريف لا ينبغي له أن يتضمّن شيئا إضافيا عن الخصائص الضرورية لتمييز "أ". وهذه الضغوط من خاصيات الدلالة القاموسية. ولا علاقة لها بمقدرة الإنسان المعرفية غير المحدودة. فالمعلومات التي لدينا حول مفهوم ما تتضمّن جميع أنواع المعلومات الموسوعية إضافة إلى المميِّزات. فنحن نعرف أنّ الكلب مثلا "حيوانٌ أَليفٌ مشهورٌ بالذَّكاء وتَعَلُّقِه بصاحبه. وهو بطبيعته من آكلات اللّحوم، ولكنه يستطيع أَيضًا أن يستبدل بها الأَغذية النباتية. وهو لا يجمع أَظفارَهُ في أَكمام كما يفعل السّنَّوْرُ. وتوجد منه عدّةُ أصناف يختلف بعضُها عن بعض في الشكل والحجم واللون"[19].

إذن نجد في التعريف مكوِّناتٍ تصنّف المفردة (المصطلح) في مجموعة أوسع، وخصائصَ تسمح بتمييز المفردة المعرَّفة عن شبيهاتها من المفردات (المصطلحات).

هذا التعريف الذي اعتبرناه جيّدًا نادرٌ في القاموسية العربية العامة، وإن كان أظهر في "الوسيط"، خاصة في تعريفه المصطلحات من مواليد الطبيعة، فإنّ أغلب القواميس العربية العامة تعتبر نفسها غيرَ معنية بالبعد العلميّ للتعريف، فلا تلتزم به إلا نادرا، وحتى "الوسيط" لا نجد لديه التزاما كاملا بهذه المقاييس : انظر تعريف "أسد" و"نمر" مثلا :

- الأَسَدُ : حيوان مفترس من جنس السِّنَّوْر من الفصيلة السَّنَّوْرية، رتبة آكلات اللحوم من طائفة الثدييات، يشمل الذكر والأُنثى، ويطلق على الأُنثى أَسَدَة ولَبُوَّة، وهو من الوحوش الضارية، وله في العرَبية أَسماء كثيرة. (ج) آساد، وأُسُود، وأُسْد. و- أحد بروج السماء، بين السرطان والعذراء، وزمنه من 23 من يولية إلى 22 من أغسطس. (انظر : برج). (داءُ الأسد) : صِنْف من الجُذام، سُمِّي بذلك لمشابهة وجه صاحبه وجهَ الأَسد.
- النَّمِرُ : حيوانٌ مفترسٌ أرقَطُ من الفصيلة السِّنَّورية ورتبة اللواحم. سُمِّي بذلك لمشابهة وجه صاحبه وجهَ الأَسد.

4. التّعريف والغموض

1.4. الحقل الدّلاليّ

من خصائصه ترابط مكوّناته بعلاقات دلالية تُظهر بنيةَ وحداته المتقاربة مفهوميا، وتكشف كيفية انتظامها، بما أنّها تحيل على أشياء محسوسة أو مفاهيم مجرّدة تنتمي إلى نفس المجال. والمطلوب عند التعريف تحديدُ الحقل الدلالي بغية الكشف عن الاختلافات أو المعينمات التي تُبَنِّين مكوناته، بغية إظهار بنية وحداته المتقاربة مفهوميا، أي كشف كيفية انتظامها في الحقل الدّلاليّ[20]. فإنّ معالجة الأسماء قد لا تكون بالضَّرورة داخل التَّركيب، ولكن يمكن مقارنتها داخل مجموعة من الأسماء تكوِّن حقلا دلاليًا واحدا، أي مجموعةَ وحدات من نفس المقولة المعجميّة ترتبط فيما بينها بعلاقات دلالية خاصة، بما أنَّها تحيل على أشياء محسوسة أو مفاهيم مجرّدة تنتمي إلى نفس المجال. والمطلوب حينئذ الكشف عن الاختلافات أو المعينمات (sèmes) التي تُبَنِّين هذه المجموعة. وهذه الطريقة تنطبق أساسا على الأسماء[21].

لكن بسبب تعدّد طرق التصنيف، فإنّ الحقل الدلالي لحيوان ما يختلف من قاموس إلى آخر : حيوان أهلي/ برّي، عاشب/ لاحم، /ثديي/ فقري.. وكلما تغيّر الحقل الدلالي تغيّر منهج التصنيف. لكن بما أنّه لا يمكن للتعريف أن يتضمّن أكثرَ من مُصنِّف واحد فقد وجب الاختيار. فالحقل الدلالي للكلب في "الوسيط" وقد استخدم مصنّف (حيوان أهلي) : القط والحصان، والجمل ... وغيرها من الحيوانات الأهلية؛ بينما الحقل الدلالي للكلب في "الغني" وقد اختار مصنف (كلبيات لاحمة)، يصبح : الذئب والثعلب ... وغيرهما؛ وفي معجم اللغة العربية المعاصرة يصبح المصنّف (حيوان ثديّ)، فينضاف إلى ذلك البقرة والقرد والخروف والقرش؛ أما الأساسي فالمصنِّف عنده (حيوان نابح)...

وقد يعمد القاموسي أحيانا إلى الحدس أو إلى أدنى وحدات كافية لتحديد الشّرح، وقد يضطرّ أحيانا للتوسّع طلبا لاستيفاء المعنى فيربط الوحدة

المعجمية المعرّفة بقائمة من الوحدات ذات علاقة دلالية معها. وهذه القائمة قد تطول وقد تقصر. وبسبب تشابه العلاقة المفهوميّة بين مختلف وحدات الحقل الدلاليّ، فقد حلّ الدّارسون هذا الغموض باللّجوء إلى مفهوم الشّبكة الشّعاعيّة (le réseau radial) لبيان البنية وتطوّرها بواسطة : المجاز، والاستعارة، والكناية، والتّخصيص والتّعميم. فإنّ مجرّد التمييز -داخل مجال مفهومي- بين المستوى العام، والمستوى الأساسي، والمستوى الخصوصي غير كافٍ[22].

وهذا ما أكّد الحاجة إلى اعتماد تصنيف تراتبيّ لمعالجة أصناف معيّنة من الحقول الدلالية، يعسر فهم بنيتها دون تصنيف. فإنّ من الحقول الدلالية ما تتجمّع فيه الوحدات المعجمية بحرّية كحقول "الألعاب" أو "الأعمال" أو "الأمراض"؛ ومنها ما تكون فيه الوحدات المعجمية منتظمة انتظاما تدرّجيا كحقول "الحيوان"، و"النبات"، و"القرابة". فهي حقول دلاليّة تصنيفيّة تقوم على مفهوم التضمّن :

2.4. التّضمّن[23]

يؤسّس التصنيف المقولي لفكرة التراتبية[24] (hiérarchisation) التي يمكن أن تُشرح المفردات في القاموس من خلالها. وفكرةُ وضعِ مفرداتٍ في علاقة تراتبية قديمةٌ، وتستند إليها حتى القواميس القديمةَ في التّعريف القاموسيّ[25]، وهي التي تعرف في الدلالة بالمتضمِّن/ والمتضمَّن. والمتضمِّن يقابل الجنس، والمتضمَّن يقابل النوع. وبفضلهما يتمّ نقل العلاقات المقولية بين الكائنات والأشياء، إلى علاقات معجمية تعنى باللغة، وهذا يسمح بالوقوف بصفة مستقلة على أهمية المستوى اللساني ويركّز على المفردة في ذاتها فعندما نقول مثلا "ترنّم" فهذا الفعل متضمَّن من فعل "غنّى"، هذه العلاقة ما كانت لتظهر لو بقينا في ثنائية جنس/ نوع.

لكنّ التّضمّن قد يؤسّس لعلاقات يمكن أن تؤول إلى ضروب من الغموض الدلالي منها :

أ- علاقة الاستلزام (relation d'implication)، وهي علاقة في اتّجاه واحد بين كيانين : إذا كانت (س) (كلبا) ← إذن (س) (حيوان)، ولا يمكن أن نقول: إذا كانت (س) (حيوانا) ← إذن (س) (كلب)، وهذا دليل على أنّ العلاقة تنطلق في الخطاب من المتضمَّن إلى المتضمِّن.

ومن مظاهر الغموض في هذه العلاقة أنّ المتضمِّن (l'hyperonyme) بما أنّه يعيّن ما يعيّنه المتضمَّن (l'hyponyme) يستطيع أن يعوضه: فنحن نقول مثلا : "اصطحبتُ معي كلبًا لأنّ الحيوان مسموح به في الحديقة"، ولكن لا نقول : "اصطحبتُ حيوانا لأنّ الكلب مسموح به في الحديقة"؛

ب- علاقة التعدية (Transitivité) : وتقع بين أكثر من كيانين، أي إذا كانت "أ" متضمِّنة لـ "ب"، و"ب" متضمِّنة لـ "ج"، فإنّ "أ" متضمِّنة لـ "ج" أيضا. فالملابس الداخلية هي نوع من الملابس، وجورب هو نوع من الملابس الداخلية، إذن فإنّ جورب هو نوع من الملابس.

هذا ما جعل في الحقيقة علاقة التضمُّن ذات بنية تراتبية، فإنّ مفردة معيّنة يمكن أن تدخل في سلسلة من الاحتواءات المتعاقبة : تكشف أهمية العلاقات التراتبية في المعجم، ففي البنية الاجتماعية العربية البدوية نجد هذا النظام التراتبيّ : الشّعب والقبيلة والعمارة والبطن والفخذ والفصيلة، والعشيرة؛ فالشّعب يجمع القبائل والقبيلة، تجمع العمائِر، والعمارة تجمع البطون، والبطن يجمع الأفخاذ، والفخذ تجمع الفصائِل، والفصائل تجمع العشيرة وهي بنو الأب الأقربين.

هذا التنظيم يقوم على علاقة تضمّن : "عشيرة > فصيلة > فخذ > بطن > عمارة > قبيلة > شعب". فبعض هذه الوحدات هي بالتّناوب متضمَّنة ومتضمِّنة : فـ "قبيلة" هي المتضمِّن لـ "عمارة"، وهي في نفس الوقت المتضمَّن من "شعب".

ولكن بسبب ما بين اللغات من اختلاف، فإنّ هذه البنية المعجمية التراتبية ليست واحدة في جميعها، ويمكن أن تكشف عمّا يعرف بـ "خانات معجمية فارغة"، تدلّ على ما بين اللغات من تنوّع في المفاهيم والقيم الحضارية

والثقافية والتنظيم الاجتماعي. على أنّ ما تلتقي فيه جميع اللغات هو أنّ العلاقات التراتبية بما لها من دور كبير في عملية التصنيف المقولي، تستطيع أن تكون قادرة على بنينة المعجم، في مقولة الاسم خاصة. كما يمكنها أن تؤثّر في أغلب المقولات المعجمية الأخرى : كالأفعال (بنى > رمّم)، والصفات (عاجز > مقعد)، ولكنّها أظهر في الأسماء (منزل > دار) لأنّها من ناحية، مقولات معجميّة وكذلك وسائل للتّسمية. أمّا إذا كانت أسماء أعلام أو أسماء منتوجات، فغالبا ما تتحوّل إلى أشكال شديدة التّداول، خاصة في لغة الإشهار. فيتحوّل معها التعريف من عملية احتواءٍ إلى عملية إبرازٍ للمتضمَّن وتأويلٍ له :

ففي قولهم : "سمسونق ليس مجرَّد مكيِّف"، نرى أنّ اسم العلم "سمسونق" وهو اسم مؤسّسة تصنّع المكيِّفات الهوائية وغيرها، هو المتضمَّن في "مُكيِّف" ولكنّ عملية الإبراز تجاوزت علاقة الاحتواء العادية، ليصبح "سمسونق" هو المتضمِّن لـ "مكيِّف"، وهذا مبالغة في الإلحاح على تأويل "سمسونق" بأنّه ليس مكيِّفا عاديا.

كما يمكن لعلاقة التَّضمُّن أن تجعل المتكلمَ يتحدّث عن أشياء لا يعرف اسمها باللُّجوء إلى المتضمِّن أو إلى العلاقة التي تربط المتضمِّن بالمتضمَّن دون معرفة معنى المتضمَّن، كان يستخدم "رُطَب" مرادفا لـ "تمر".

وهكذا يمكن أن تساعد العلاقة التَّضمُّنية المتكلمَ على أن يتحدّث عن أشياء لا يعرف اسمها باللُّجوء إلى المتضمِّن أو إلى العلاقة التي تربط المتضمِّن بالمتضمَّن دون معرفة معنى المتضمَّن، كأن يستخدم المتكلِّم "الرّطب" مرادفا لـ "تمر" مثلا.

هذا التنظيم القائم في مستوى المعجم ينعكس في التعريف القاموسيّ، إذ عادةً ما تُعَدُّ المقولاتُ الكبرى أي المصنِّفة (les classificateurs) متضمِّنةً (hyperonymes) لأقسام وعناصر أدنى منها تحويها فتُعَدُّ متَضَمَّنةً (hyponymes)، وفي الحالتين فإنّ المفردات المتضمِّنة والمتضمَّنة ذات انتماء مقوليّ واحد. فمفردتان تتقاسمان نفس المتضمِّن [لاحم] مثلا ينبغي أن تكوّنا

من اسمين. أي إنّ العلاقة واحدة بين المصنِّف والمتضمِّن. فـ "أ" متضمِّن لـ "ب" إذا كان "ب" جنسا أو نوعا أو صنفا من "أ"؛ وإذا كان "أ" مصنِّفا لـ "ب"[(خُضَر) متضمِّن لـ (جَـزَر) لأنّ (جـزر) نـوع مـن (خضـر) = أي إنّ (خضـر) مصنِّف لـ(جزر)]. ونفس الشيء يقال عن المتضَمَّن (hyponyme) فهو عكس المتضمِّن: قسم فرعيّ أو عنصر أدنى في قسم أعلى. إنّها علاقة عكسية فإذا كانت "أ" متضمِّنا لـ"ب"، إذن فإنّ "ب" متضمَّن من "أ". [إذا كان (خضر) متضمِّنا لـ(جزر)، فإنّ (جزر) متضمَّن من (خضر)]. والمتضمَّن والمتضمِّن لهما دائما نفس الانتماء المقولي، أي "أ" متضمَّن من "ب" إذا كانت "أ" جنسا أو نوعا أو صنفا من "ب"، وفي هذه الحالة يمكن لـ"ب" تعويض "أ"، ولكن لا يمكن لـ "أ" تعويض "ب". (عندما أشتري جزرا وأُسأل عمّا اشتريت أستطيع أن أجيب : اشتريت جزرا، وإذا شئت أقول : اشتريت خضرا لأنّه المتضمِّن، ولكن عندما أشتري بصلا ولفتا وسلقا وجزرا وغيرها... وأُسال ماذا اشتريت لا أستطيع أن أقول جزرا لأنّه نوع واحد من الخضر، بل لا يصحّ هنا إلاّ أن أقول خضرا)[26].

لكنّ بعض القواميس قد تعتمد في هذا التصنيف على معنيين أو أكثر للمفردة، كأن تستخدم المعنى العلمي والمعنى الثقافي وغيره... وهذا يترك آثاره في القواميس فنجد في التعريف سلسلة من تواردات المفردة العلمية والثقافية والاجتماعية وغيرها... بالاعتماد على مختلف استعمالات المتضمَّن: أنهى الكاتب الرواية : ألفها/ طبعها/ قرأها/ درسها... وقد يؤدي هذا إلى غموض نتيجة غياب التصنيف الدقيق وجعل المعنى رهن الاستعمال، فتتعدّد الدلالات.

2.3. التّعميـم

من الشائع في القاموس اللغوي العام أنّ تعريف المفردات لا يستجيب للشروط الضرورية والكافية، بل يميل إلى أن يصف بشمولٍ المفردة المعرَّفة ممّا يؤدّي إلى التباس بين أن تعريفها وتعريف غيرها. وهذا راجع في الغالب إلى ضعف وظيفة التصنيف أساسا. فلكي نعرّف كلبا، ينبغي أن يستجيب التصنيف بشكل دقيق لجميع المقاييس، وإلا فهو ليس كلبا. ولكن في القواميس

ليس الأمر على هذا الشكل من الضبط. ففي أغلب تعريفات القاموس العام يمكن حذف بعض المكونات، عكس التعريف العلمي الدقيق للمصطلحات. وهو ما يجعلنا نستنتج أنّ الغالب في تعريف القاموس اللغوي العام حذف المصنِّف (classificateur) كما هو الشأن بالنسبة إلى المميِّز (distingueur)، فالمصنِّف يصبح رهين ظهور الكلمة في الاستعمال، وبدل ذلك، نرى القواميس تقيم تعريفها على نماذج (stéréotypes/ prototypes)، وهو الحال في أغلب التعريفات، فكلما كانت المقولة واسعة، وكانت أقسامها الصغرى كثيرة، ارتبطت بنماذج تجسّدها. مثل طائر: هو حيوان (متضمِّن)، فقريّ، بيوض ovipare، له ريش، وأجنحة، ومنقار، وليس له أسنان، وقابل للطيران في الغالب. حسب مقاربة الشروط الضرورية والكافية، يكفي أن نثبت أنّ حيوانا يستجيب لهذه المقاييس حتى نقول هو طائر. حسب الطراز (le prototype) هناك ممثّل مثاليّ للمفهوم وكلما اقتربنا منه كان التعريف أقرب للطائر. فإذا اعتبرنا أنّ المفاهيم في أذهاننا ممثلة بطرازات والحالات النموذجية تسعى إلى الاقتراب منها، فهذا يعني أنّ كلّ المفردة المعبِّرة عنها ترتبط بطراز يمثلها أو هي تمتلك سمات دلالية تجعلها الأكثر تمثيلا. ومع ذلك فإنّنا كثيرا ما نجد أنّ أفضل ممثّل قد لا يملك بالضرورة جميع السمات الدلالية المعرِّفة للمقولة. في هذه الحالة فإنّ الطراز يظلّ تكوينا مثاليّا، مجرَّدا وأفضل ممثّل هو الذي يقترب من ذلك التعريف المثالي.

ففي القاموس كثيرا ما نجد للمفردة المشروحة استخدامات مخالفة لطرازها. ومن أمثلة ذلك : تعريف كرسي : الطراز : "مقعد من الخشب ونحوه لجالس واحد"، لكنّنا مع ذلك نجد من معانيه : "مركز علميّ في الجامعة"[27].

4.4. التّعدّد الدّلاليّ

في القاموس نجد لبعض المداخل عددا كبيرا من الدلالات ويمكن أن يُضاعف العدد بالاعتماد على المترادفات والمجازات. وهذا ما يفسّر الأعداد الكبيرة من الأمثلة التي يلجأ إليها القاموسيّ. وحسب درجة اعتمادنا على

هذا التواردات نقف على درجات من الغموض بعضها عائد إلى ما يعرف في البلاغة بعلاقات : "الجزء بالكلّ، والسبب والمسبب، والمحتوي والمحتوى ...".

فإنّ مفردة تعيّن كيانا يمكن أن تكون له عدّة مظاهر : شكله، وظيفته، طريقة عمله، المكان الذي يحتله، خاصياته،... والمتكلم يستعمل الاسم العام لذلك الشيء ليعبّر فقط عن مظهر واحد من مظاهر ذلك الشيء. وعندما أقول : "اشتريتُ خروفا"، فهذا عدم دقة، لأنّ الخروف يعني الحيوانَ ولحمَه...، فإذا اشتريت لحما فقد استعملت الكلّ لتعيين جزء من هذا الكلّ. وعندما أقول : هذا الكتاب خطير ولكنه جميل فالكتاب 1 : المحتوى؛ والكتاب 2 المحتوي.

وعادة ما يتجنّب المعجميون المحدثون استخدام مصطلحات البلاغة القديمة لتجنّب اعتبار المسألة مجرّد أسلوب بلاغي جمالي، والتأكيد على طبيعة هذا المسار المعجمي العادي المندمج في المعنى المحايد وليس المعنى البلاغي الجمالي، يظهر ذلك في عدد كبير من مفردات المعجم : للتعبير بالمحتوى عن المحتوي (شرب قارورة) أو العكس، أو للتعبير عن المكان بنشاطه (ذهب إلى الصيد) أو العكس، أو للتعبير عن الحدث بنتيجته (ضمن مستقبله)... وقياسا على ذلك لا تفتأ مفردات المعجم تستخدم بفضل المجاز في دلالات شتى.

1.4.4. المجاز

يرتبط المجاز بالتوليد، وخاصة التوليد العفويّ الذي نجده في الاستعمال اللساني العادي. وهنا يمكن أن نستحضر التوسّع الدلالي الذي صاحب الثورة المعلوماتية والحاسوبية : كإبحار، ونافذة، وموقع، وعنوان، وصفحة ... وفي جميع هذه الحالات يبدو استخدام القياس متحكما في هذه التوليدات : فهي تعود جميعا إلى أوجه الشبه بينها وبين الحقيقة. لكنّ كلّ قياس يفترض أنّ المتكلمين سيتجاهلون بعض الفوارق ويركّزون على عناصر التشابه :

ففي مثال "انتخاب مكتب النقابة"، نعرف أنّ أصل "مكتب": "طاولة"، ثم "غرفة عمل"، ثم "بناية إدارية"، لكنّ القاموس هنا لا يستطيع أن يلجأ إلى

المصنِّف "أثاث منزلي"، ولا إلى المميِّزات "يُجلس حوله للعمل" وهو ما حدث فعلا عندما أُطلق مصطلح "مكتب" على "فريق". فلم يعد هناك لا أثاث ولا بناية. وبعض الباحثين يرون في ذلك إثراء. ففي مثال "مكتب" مررنا من قسم دقيق "أثاث" إلى قسم أوسع "بناية" ثم إلى قسم أكثر اتّساعا "فريق"، يمكن تطبيقه على عدد أكبر من الحالات.

وهكذا يستند المجاز في الغالب إلى القياس لينتج ضروبا من الاشتراك الدلالي : ففي مثال "غسيل المال" > قياس اعتمد على أنّ غسل الثوب هو نقله من لا نظافة إلى نظافة، فقاس عليه المتكلم تبديل المال من لا شرعي إلى شرعيّ، لما بين النظافة والشرعية من شبه. ونفس الشيء يمكن أن يقال عن "غسل الدماغ"، فهو نقل أيضا من حالة غير مَرْضيّة إلى حالة مَرْضيّة. فالمتكلم وهو يلعب على الاشتراك الدلالي، أطلق على موضوع أوليٍّ خصائص موضوع ثانويٍّ.

هذا ما جعل الباحثين يعملون على استغلال مختلف مظاهر القياس في فهم صلة المجاز بالاشتراك الدلالي. وبالفعل فإذا كانت أغلب المجازات قائمة على قياس عميق، فإنّ أكثر علاقات الاشتراك الدلالي قائمة بدورها على علاقات السببية والحالية والمكانية وغيرها من علاقات الشبه والجزئية والكلية والمجاورة المعروفة في البلاغة القديمة. ولكنها تحولت بفعل الاستعمال إلى معجم اللغة وتنوسيت أصولها البلاغية.

لكنّ معالجة ظاهرة الاشتراك الدلالي، لا تنفصل في الحقيقة عن ظاهرة أخرى شديدة الصلة بها وهي : الاشتراك اللفظي. ويطلق على مفردات ذات نطق وشكل كتابي متماثل، ودلالات مختلفة.

هذا التعريف يضعنا أمام قضية جوهرية، وهي ما العلاقة بين الاشتراك اللفظي والاشتراك الدلالي ؟ هما في الحقيقة مجالان متكاملان فما يخرج من هذا يدخل في ذاك. فإذا كانت مفردتا : "قماش بمعنى : البقية" و"قماش بمعنى : الثوب"، تعالجان في مدخلين مستقلين، أي تعتبران من المشترك

اللفظي وليس الدلالي، فذلك لأنّهما ليستا مترابطتين تاريخيا: فقماش الأولى عربية، وقماش الثانية فارسية[28]. ولا يوجد سبب وجيه لاعتبارهما مفردة مشتركة دلاليا، ويجب وضعهما بالتالي في مدخل واحد.

أما عندما تكون المعاني مختلفة ويمكن ربط صلة تاريخية بينها، فهناك حلاّن : بعض القواميس تعتبر المفردتين مستقلتين، إذن فهما من المشتركات الصوتية ولا توجد علاقة دلالية بينهما؛ وهناك قواميس تعتبر المفردتين من أصل واحد ولكن بدلالتين مختلفتين : إذن مفردة واحدة ولكنها مشتركة دلاليا (polysémique). هذا الموضوع تنقسم حوله آراء القاموسيين[29] : وهذا مثال من بنية التعريف بين قاموسين مختلفين :

- مادة (كتب) في "معجم الغني" : كَتَبَ - [ك ت ب]. (ف: ثلا. متعد، م. بحرف). كَتَبْتُ، أَكْتُبُ، اُكْتُبْ، مص. كِتَابَةٌ، كَتْبٌ، كِتَابٌ. 1. "كَتَبَ كِتَاباً" : نَسَخَ، خَطَّ فِيهِ الأَلْفَاظَ وَالآرَاءَ بِحُرُوفِ الهِجَاءِ، أَلَّفَ. 2. "كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ العَذَابَ" : قَضَى بِهِ عَلَيْهِ، قَدَّرَ. ﴿قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلاَّ مَا كَتَبَ اللهُ لَنا﴾ (قرآن) "مُحَاوَلَةٌ لَمْ يُكْتَبْ لَهَا النَّجَاحُ". 3. "كَتَبَ وَصِيَّةً لأَبْنَائِهِ" : حَرَّرَهَا. 4. "كَتَبَ العَقْدَ" : سَجَّلَهُ. 5. "كَتَبَ الكِتَابَ" : عَقَدَ الزَّوَاجَ. 6. "كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الإِخْلاَصَ": أَوْجَبَ.
- مادة (كتب) في المعجم "الوسيط" : (كَتَبَ) الكتابَ - كَتْبًا، وكِتابًا، وكتابةً: خطَّهُ. فهو كاتبٌ. (ج) كُتَّابٌ، وكَتَبَةٌ. ويقال: كتب الكتابَ: عَقَد النكاحَ. (مو). و- السقاءَ ونحوه : خرزَه بسَيرين. و- القربةَ: شُدَّها بالوكاء. و- اللهُ الشيءَ : قضاه وأَوجبَه وفرضه. وفي التنزيل العزيز : ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُم﴾.

نلاحظ أنّ الغني اختار لـ (كتب) ستّة (6) دلالات مستقلة بترقيمها غير متراتبة؛ بينما لم ير الوسيط في (كتب) إلا مدخلا واحدا بدلالات متعدّدة. أي بالنسبة إلى الغني هناك عدة تواردات مختلفة، وبالنسبة إلى الوسيط هناك فعل واحد أي مفردة واحدة متعدّدة دلاليا.

ورغم أنّ المستعمل أميل إلى البنية القائمة على الأحادية الدلالية لأنّها أيسر وأبسط، فإنّ لـ "الغني" أسبابا وجيهة للتفريق بين ضربين من دلالات

(كتب) على الأقل : وهي دلالات أ- كتب المتعدي بنفسه لمفعول واحد (نسخ : الكتاب، والوصية، والعقد)؛ وب- كتب المتعدّي إلى مفعولين (قضى، قدّر، أوجب).

لكن من سلبيات منهج التشتيت الدلالي (أي الاشتراك اللفظي) أنّه قد يفضي إلى مغالطة. مثل معالجة القاموس الفرنسي لـ voler (dans les airs) وvoler (dans les poches) معالجة بالتشتيت الدلالي أي بالاشتراك اللفظي ولكنّ الفعلين تاريخيّا يعودان إلى أصل واحد...

ولعلّ أكثر ما تثيره مسألة الاشتراك بنوعيها الدلالي واللفظي من قضايا هي : هل يمكن حصر جميع دلالات مفردة ما؟ وهل يمكن ترتيبها ؟ وما هي المقاييس المعتمَدة للتمييز بين ما هو اشتراك لفظي وما هو اشتراك دلالي ؟

2.4.4. تمييز المعاني وترتيبها في التعريف

رغم أنّ القواميس العربية لا تولي هذه القضية أهمية، ورغم تعدّد الحلول بحسب التجارب القاموسية، فإنّ من أهمّ ما ينكبّ عليه الباحثون هو طبيعة المقاييس المعتمدة للتمييز بين المعاني، وقضية تراتبية المعاني. ومن أظهر هذه المقاييس الضغوط التركيبية، أي مدى اعتماد القاموس على المقياس التركيبي في التمييز بين المعاني، إذ يمكن اعتبار مفردتين من المشترك اللفظي إذا كان سلوكهما التوزيعي (أي سياقهما التركيبي) مختلفا، مثلا : "درس" قد يدلّ على طرف واحد أو على طرفين، وبحسبهما نستحضر مسألة التعدية أو اللزوم : فـ "درست المرأةُ" إذا عدّيناه انقلب معناه "درست المرأةُ الطبَّ"[30].

التقابل بين الأبنية التركيبية يُنبَّه له عادة إذا كان معبِّرا عن استخدامات مختلفة : وتدخل في هذه الضغوط التركيبيةُ الضغوط الدلالية التركيبية مثل : المحسوس والمجرّدُ فقد يكونان مهمَّيْن مثل التعدية واللزوم. وهو ما يستدعي تصنيف الفواعل فإنّ درس ليس له نفس المعنى إذا كان الفاعل : الفلاح أو الطالب أو المرأة، ولهذا وجب التمييز بين هذه الاستعمالات الثلاثة.

فـإنّ مختلف استعمـالات فعل "درس" مثلا تـدور حـول فكـرة الخفاء والخفض[31]، ولكن عند التثبت تبدو لنا هذه الفكرة المشتركة مرتبطةً في الحقيقة بأنشطة مختلفة : فبعض استعمالاته غيرُ مُتعدِّية (درس المنزلُ : عفا/ درست المرأةُ : حاضت)، وبعضها متعدٍّ (درس الطالبُ الكتابَ: تتبّع ما قرأه فيه)، ودرس الفلاحُ السنابل : داسها لاستخراج حبِّها. وبعضها يتغيّر معناه بحذف المتمّم في مثل (درس الطالبُ)، وبعضها يفقد دلالته بدون المتمّم في مثل (درس الفلاحُ) فإنّ المتمم (السنابلَ) ضروريّ للحفاظ على المعنى...، ومن ناحية توزيعية فإنّ المتممات ليست دائما ممكنة مع جميع استخدامات فعل (درس)، بينما تظلّ الفواعلُ غيرَ قابلة للتبادل إلا بتحويل المجال الدلالي تماما (درس الأثرُ/ المرأةُ).

وما يصحّ عن الأفعال يصح على أقسام الكلام الأخرى. فبالنسبة إلى الاسم مثلا فإنّ الخال من "خ و ل" والخال من "خ ي ل" يحيل كل اسم منهما على دلالة خاصة. إذ لا تُعدّ مفردتان من المشترك اللفظي إلا إذا كان أصلاهما الاشتقاقيان مختلفين كقماش العربية/ قماش الفارسية... وهو ما يحيلنا على ما يسمى بالمقياس التأصيلي : فإنّ أهميته كبيرة في المعالجة القاموسية: ففي الفرنسية مثلا فعلا (louer) بمعنى مدح، و(louer) بمعنى اكترى، وما يميّز بينهما هو أصلهما التاريخيّ : فـالأول من (laudare) والثاني من (locare). و(cher) بمعنى العزيز و(cher) بمعنى باهض الثمن، لكنّ هذا المقياس على أهميته ليس دائما حاسما، فإنّ التطوّر الدلالي عندما يكون قويّا يؤدي إلى تفجير المشترك الدلالي إلى مشتركات لفظية مثل مفردة : (Grève) بمعنى الإضراب/ والحصى، وهي من أصل لاتينيّ واحد (grava)؛ و(voler) المتعدّي واللازم، فقد انفصل المعنيان في استعمالين مختلفين رغم أصليهما الواحد وأصبحا زمانيا مشتركين لفظيين هما: التنقل في الفضاء، والسرقة.

الخاتمـة

لا شكّ أنّ العلاقات الدلالية وليدة نظام داخلي في المعجم، وأنّ هذا النظام يتّسم خاصة بعلاقات التدرّج التراتبية التي تطلق عليها التقاليد الأرسطية التحليل حسب الجنس والنوع، وتظهر اليوم في مصطلحيّ المتضمِّن والمتضمَّن، وتؤكّد أكثر على المسافة التي تفصل بين الأبنية المعجمية والتنظيم المفهومي المرجعي.

وانطلاقا من هذا، يسعى القاموسيون اليوم إلى أن يأخذ التعريف بعين الاعتبار هذه التراتبية المعجمية، وبدؤوا يستغلون العلاقات الدلالية في بناء نصّ للتعريف قادر على وصف المعنى في سياق تنظيم معجميّ، لا يقدّم المعنى ثابتا أو مجتثّا، وإنّما يدرك من خلال هذه العلاقات نفسها بالتدرج مع تطور مراحل التعريف.

لكنّ هذا الهدف ليس سهل التحقيق للمصاعب التي أتى عليها التحليل، بما أنّ بنية التعريف تسعى إلى أن تعكس بنية المعجم اللغوية والذهنية وفق تصنيفية قابلة للتأويل ضمن خطاب محدّد تاريخيا واجتماعيا. فإنّ تعريف المفردات في هذه الحالة يصبح أشبه بدراسة جهود متضامنة داخل نظام المعجم، فتتضاف إلى ما سبق عناصرُ من خارج اللغة مثل النشاط الإنسانيّ غير اللغوي، من أجل فهم ما تجسّده المفردات من تقسيمات المعجم، لا بدّ من فهم الروابط بين العالم الخارجي واللغة. وهو ما يجعل دراسة المعنى، وخاصة المعنى المعجمي بعيدا عن التنميط السائد في المناهج القديمة، وأقرب إلى مفهوم الوصف من داخل الحدث اللغوي[32]. وبما أنّ المرجع لم يعد مطلقا فينبغي في كلّ تعريف تمييز المرجع الآنيَّ عن المرجع المفترض (أي عند وجود المفردة خارج الخطاب)[33]. وهذا المبدأ وحده الكفيل بأن يحيلنا في كلّ مرّة على المعنى في مسار لغوي وصفي هو مسار مستعمل اللغة وليس مسار دارسها[34].

وقد اقتضى منّا ذلك البحث في وظيفة تجزئة التعريف إلى مكونات والتنظيم الظاهر لهذه التجزئة تسمح للباحث بالتمييز بشكل دقيق بين العلاقات الدلالية القريبة والبعيدة التي تنتظم المعجم. وهذا يجاوز مجرّد التعريف إلى بناء المعرفة، من ناحية، ويسمح بتدقيق التمييز بين مختلف أنماط علاقات التراتب أو التوافق. كما يصبح التعريف ضربا من نمذجة العلاقات الدلالية، وتصنيف ضروب أبنية الاشتراك الدلالي في اللغة.

فهذا البحث سعي إلى المشاركة في عقلنة أسس مكوِّنات التعريف، والهدف الحصول على تعريف متجانس إلى حدّ ما ومبنين لتيسير وضع معلومات التعريف في متناول طالبها باليسر والمرونة والمنهجية المطلوبة.

الإحـالات

1- I. Mel'čuk, A. Clas, A. et A. Polguère, 1995. Introduction à la lexicologie explicative. p. 91.

2- Dowty, D. R., 1979. Word Meaning and Montague Grammar.

3- Delbecque, Nicole, 2002. Linguistique cognitive. p. 46.

4- ينظر حول مفهومي الاشتراك اللفظي والدلالي : تعريفها في :

Jean Dubois et autres, 1994. Dictionnaire de linguistique. p. 234

وابن مراد : مقدمة لنظرية المعجم، ص ص، 114-112.

5- Jacqueline Picoche, 1986. Précis de lexicologie française. p. 3

6- انظر حول هذه العلاقات الدلالية في القاموس :

- Murphy, L. M., 2003. Semantic relations and lexicon. pp. 3-12.

7- Jacqueline Picoche, 1986. Précis de lexicologie française. p. 67.

8- A. Lehman et F. Martin-Berthet, 1998. Introduction à la lexicologie sémantique et morphologie.

- D. A. Cruse, 1986. Lexical Semantics.

- F. Gaudin et L. Guespin, 2000. Initiation à la lexicologie française.

9- A. Lehman et F. Martin-Berthet, 1998. Introduction à la lexicologie sémantique et morphologie. p.15.

10- المعجم الوسيط

11- ابن مراد، المقولة الدلالية في المعجم، ص 18.

12- إنّ اختيار الجنس القريب يضمن للتعريف الاقتصاد والجدوى. يقول أرسطو: يجب عند التعريف وضع الشيء في جنسه، وهناك فقط يمكن ربطه بمميزاته.

13- A. Lehman et F. Martin-Berthet, 1998. Introduction à la lexicologie sémantique et morphologie. p. 16.

14- فالكُساح مثلا يعرّفه "الوسيط" بقوله : "الكُساح : داء للإبل تعرج منه". إنّ هذا التعريف يتكون من :

- محتوٍ (داء) هو الذي يعيّن المقولة العامة التي ينتمي إليها المرجع؛

- وخصائص تمييزية (للإبل تعرج منه) تميّزه عن أنواع من الأمراض الأخرى كـ "الكُزاز: مرض قتّال يصيب المجروح إذا تلوّثت جراحه بتراب الأرض المحتوي على باسيل التيتانوس (مج)" ( ). فـ (داء/ مرض) هما المحتويان، أما التعريف فمتراتب (hiérarchisé)، بما أنّ المحتوي متميّز الظهور يحتلّ موقع الصدارة.

15- المصدر نفسه، ص 20.

16- إنّ هذا الفصل -وهو في الحقيقة فصل بين نوعي الوحدات المعجمية العامة والمخصّصة- ليس دائما بهذا الوضوح، ويعسر أن يفصل القاموس في متنه بين مستويي الوحدة المعجمية العامة والمخصصة، لتداخل شديد في الاستعمال نفسه. لذلك ليس من السهل أن يمتنع القاموس عن تعريف جزء من مكونات الخطاب الذي بدونه لا يستقيم التواصل.

بذلك يبدو أنّ الفرق بين الضربين من التعريف (اللغوي والمنطقي) ناتج عن الفرق بين وظيفة اللفظ ووظيفة المصطلح الإحاليتين. فاللفظ منتم إلى حقل داليّ (champ sémasiologique) ينطلق فيه من دال المفردة إلى مدلولها، وأما المصطلح فمنتم إلى حقل مسمياتي (champ onomasiologique) يُنطلق فيه من المفهوم إلى المصطلح. ولذلك عدّ تحديد ماهية المسمّى تحديدا لمفهومه، كما عدّ تفسير اللفظ اللغوي العام تحديدا لدلالته المعجمية. (ابن مراد، من إشكالات التعريف في المعجم الحديث، ص 185-184).

17- عن المعجم الوسيط.

18- Josette Rey Debove, 1971. Etude linguistique et sémiotique des dictionnaires français contemporains. p. 222.

19- المعجم الوسيط

20- Nicole Delbecque, 2002. Linguistique cognitive. p. 59.

21- Marie-Françoise Mortureux, 1997. La lexicologie entre langue et discours. p. 68.

22- Nicole Delbecque, 2002. Linguistique cognitive. p. 63.

23- هي علاقة تَرَاتُبيَّة تربط بين: مفردة متضمَّنة (hyponyme) أو مجموعة من المتضمَّنات (des cohyponymes) من نفس المتضمِّن (l'hypéronyme)، وهو مفردة أشمل كـ(اسم جنس) مثلا. ولذلك يسمى اسم الجنس أيضا (المتضمِّن) (l'hypéronyme)، ويسمّى أيضا (المحتوي) (incluant) أو المعنم الرئيسيّ (archi - sémème).

24- هي الوحدات التي تشترك في نفس العلاقة التراتبية مثلا : قميص، تبان، جلباب.. هي (مجموعة مُتَضَمَّنات) لمُتَضَمِن (hyperonyme) (ثياب). انظر :

- L. M. Murphy, 2003. Semantic relations and the lexicon. pp. 216-226. A. Lehman et F. Martin-Berthet, 1998. Introduction à la lexicologie sémantique et morphologie. pp. 61-62.

25- L. M. Murphy, 2003. Semantic relations and the lexicon. pp. 217-222 .

26- لكنّ هذه الخاصية ليست دائما صحيحة: فكرسي السيارة هو نوع من الكراسي، والكراسي أثاث منزلي، لكنّ كرسي السيارة ليس أثاثا منزليّا.

27- المعجم الوسيط.

28- رمضان، عبد التواب، لحن العامة والتطور اللغوي، ص 191.

29- Michel Mathieu-Colas, Représentation de la polysémie dans un dictionnaire électronique. pp. 1-9.

30- في الفرنسية : (L'aigle vole un oiseau) > (L'aigle vole) > (voler).

31- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، 2/267.

32- G. Kleiber, 1999. Problèmes de sémantique. p. 10.

33- Jean-Claude Milner, 1986. Introduction à une science du langage. p. 336.

34- Josette Rey-Debove, 1971. Etude linguistique et sémiotique des dictionnaires français contemporains. p. 202 ; La linguistique du signe. p. 102.

مراجع البحث

أ- باللّغة العربيّة

- أبو العزم عبد الغني، معجم الغنيّ، معجم إلكتروني، القاهرة : أبو العزم عبد الغنيّ، 2000.
- ابن منظور، لسان العرب، بيروت : دار صادر، 1990.
- ابن مراد، مقدمة لنظرية المعجم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
- ـــــ، المقولة الدلالية في المعجم، مجلة المعجمية، 16-17/ 2000-2001، ص ص 17-76.
- ـــــ، ابن مراد، من المعجم إلى القاموس، تونس : دار الغرب الإسلامي، 2010.
- ابن فارس أحمد، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت : دار الجيل، (د. ت).
- النصراوي، الحبيب، التعريف القاموسي بنيته الشكلية وعلاقاته الدلالية، تونس : مركز النشر الجامعي، 2009.
- عبد التواب رمضان، لحن العامة والتطور اللغوي، القاهرة، 1967.
- ظاظا حسن، كلام العرب، بيروت : دار النهضة العربية، 1976.
- المعجم الوسيط، القاهرة: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 1985.

ب- باللغة الأجنبيّة

- Cruse, D.A., 1986, Lexical Semantics. Cambridge : Cambridge University Press.
- Delbecque, Nicole, 2002. Linguistique cognitive. De Boeck et Larcier s.a.
- Dowty, D. R., 1979. Word Meaning and Montague Grammar. Kluwer, Dordrecht.
- Dubois, J.et C., 1971. Introduction à la lexicographie. Larousse.
- Dubois, Jean, Mathée Giacomo, Louis Guespin, J. B. Marcellesi, J. P. Mével, 1994. Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage. Larousse.
- Gaudin, F. et L. Guespin, 2000. Initiation à la lexicologie française. Bruxelles: Duculot.
- Kleiber, G., 1999. Problèmes de sémantique: La polysémie en questions. Lille: Ed. du Septentrion.
- Lehmann, Alise et Françoise Martin-Berthet, 1998. Introduction à la lexicologie sémantique et morphologie. Paris, Dudon.
- Mel'čuk, I., A. Clas et A. Polguère, 1995. Introduction à la lexicologie explicative

et combinatoire. Louvain-la-Neuve (Belgique), Duculot / Aupelf - UREF.
- Milner, Jean-Claude, 1986. Introduction à une science du langage. Edition du Seuil. Paris.
- Mortureux, Marie-Françoise, 1997. La lexicologie entre langue et discours. Editions Sedes. Paris.
- Murphy, Lynne M., 2003. Semantic Relations and the Lexicon, Antonym, Synonymy, and other Pradigms. Cambridge University Press.
- Picoche, Jacqueline, 1997. Précis de lexicologie française, l'étude et l'enseignement du vocabulaire. Paris : Edition Nahan-université.
- Rey-Debove, Josette, 1971. Etude linguistique et sémiotique des dictionnaires français contemporains. La Hague, Mouton.